الأمم المتحدة

A/65/587–S/2010/598

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 November 2010
Arabic
Original:

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ١٢٥ من جدول الأعمال
المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ التي تلقيتها من القاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفق).

ويطلب الرئيس بايرون في رسالته، أن يؤذن للقاضي جوزيف ماسانشي باستكمال النظر في القضية هاتيغيكيمانا، بالرغم من أن ولايته ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكان من المتوقع إنهاء القضية بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ولكنه قد يستمر النظر فيها إلى ٢٠١١ بسبب تأخر صدور الحكم.

ويقع على عاتق الجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في هذا الطلب والبت فيه. وبناءً عليه، أرجو ممتنا أن توجهوا نظر أعضاء كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى رسالة الرئيس بايرون.

(توقيع) **بان** كي - مون

021210 021210 10-65213 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

إنني أكتب إليكم بشأن الحاجة للحصول على إذن استثنائي إضافي من مجلس الأمن يسمح لقاضٍ في المحكمة بإتمام مهمته الأخيرة بعد انتهاء فترة ولايته.

وقد قدمت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ طلبا بمنح هذا الاستثناء للقاضي الدائم جوزيف أسوكا دي سيلفا والقاضية المخصصة تغريد حكمت لأن مدة ولايتهما تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ويسري الأمر نفسه على القاضي المخصص جوزيف ماسانشي، الذي تتمثل مهمته الأخيرة في محاكمة هاتيغيكيمانا حيث تأخر قليلا صدور الحكم. وفي حين أنه لا يزال من الممكن أن يصدر الحكم قبل نهاية عام ٢٠١٠، فلا يمكن استبعاد أن يمتد ذلك حتى بداية عام ٢٠١١.

ولتفادي التقدم بطلب في اللحظات الأخيرة، ألتمس بالتالي من مجلس الأمن أن يدرج اسم القاضي ماسانشي في قراره من أجل إعطائه إذنا استثنائيا، وكذلك الشأن بالنسبة للقاضيين دي سيلفا وحكمت لاستكمال مهامهما المتبقية.

وكما ذكرت في رسالتي السابقة، فقد تناول مجلس الأمن حالات مماثلة في قراريه ١٢٤١ (١٩٩٩) و ١٤٨٢ (٢٠٠٣)، ومؤخرا جدا في قراره ١٩٠١ (٢٠٠٩).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) دنيس **بايرون**
الرئيس